

نمو الإقراض إلى 4% في 2020

## البنوك الكويتية تستفيد من الحوافز الحكومية لتعزيز ريادتها في المنطقة

الافتتان. كما إن الإنفاق الحكومي الأعلى، مقترنا بارتفاع أسعار الفائدة، سيعمد نمو الودائع، ويضمن النمو الكافي في دفاتر البنوك دون عرقلة استقرار القطاع العام.

### توقعات بارتفاع

### نمو الإقراض في

### القطاع الخاص

### خلال السنوات

### المقبلة

وقد أدت الزيادة في أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2017 والتي دعمت عائدات الموازنة، إلى جانب الجهود المتزامنة للحكومة للحد من أي ضغوط على السيولة في القطاع المصرفي، إلى إبطاء قروض القطاع العام في البلاد. ومع ذلك، ستظل الحكومة مصدراً رئيسياً لنمو الأصول للبنوك التجارية ومن غير المحتمل أن يتحول التوازن المالي إلى فائض على الأقل خلال العامين المقبلين، كما سيؤدي استقرار أسعار النفط وإصدار الديون السيادية الدولية إلى تحسين شروط التمويل للبنوك في الكويت خلال الأشهر الـ 12 المقبلة.

ومن المتوقع أن يستمر البنوك الكويتية في إظهار واحدة من أقوى ملاحظ التمويل والسيولة في المنطقة، حيث شهدت إيرادات النفط الحكومية المحسنة الودائع الداعمة من الحكومة والشركات، كما ستعزز الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، مما سيحد من النشاط الاقتصادي ويعزز ودائع الشركات.

من ثلث إجمالي القروض من قبل

البنوك الكويتية في عام 2017. وقد انتعش نمو الخدمات المصرفية للأفراد وهو الآن ينمو بوتيرة أسرع من نمو الأعمال المصرفية للشركات. وقد نمت القروض الشخصية في السنوات الماضية وتمثل ما يقرب



• سيولة مالية قوية تتماشى مع البنوك الكويتية

بينما تمثل الإيرادات ربع إجمالي الإيرادات لعام 2017. وقد انتعش نمو الخدمات المصرفية للأفراد وهو الآن ينمو بوتيرة أسرع من نمو الأعمال المصرفية للشركات. وقد نمت القروض الشخصية في السنوات الماضية وتمثل ما يقرب

الاحتياطي المرتفع قدرة كبيرة على استيعاب الخسائر. ولا تزال الخدمات المصرفية للشركات تمثل قطاعاً مهماً حيث تمثل قروض الشركات ما يقرب من نصف إجمالي القروض ونحو 30% من إجمالي الأصول

يعتبر القطاع المصرفي في الكويت من أقوى القطاعات الاقتصادية وأكثرها كفاءة ليس فقط على مستوى الخليج وإنما على مستوى المنطقة العربية نظراً للسياسة النقدية الرصينة التي اتبعها بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية والتي حصنت البنوك الكويتية من الأزمات المالية العالمية إضافة إلى السيولة المالية القوية التي تتمتع بها البنوك الكويتية، وتطبيقها لقواعد الحوكمة بشكل احترافي ومهني وبناء على ذلك تشير التوقعات إلى ارتفاع نمو الإقراض في القطاع الخاص في الكويت تدريجياً خلال السنوات القليلة المقبلة ليصل إلى 4% في عام 2020 من 2.8% في المتوسط في عام 2017، بدعم من رؤية الكويت 2035. والتي تهدف إلى تطوير الصناعات غير النفطية وتحسين شبكة البنية التحتية. وتؤكد تقارير اقتصادية أن البنوك الكويتية تمر بنقطة انعطاف، بعد سنوات من الأداء المتدني، مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي ومن المتوقع أن ينتعش النشاط الاقتصادي في الكويت خلال العامين المقبلين، مع زيادة الإنفاق المخطط لها في ميزانية الحكومة لعام 2018، على وجه الخصوص، سوف تستفيد البنوك الكويتية من حوافز الحكومة لدعم

### السياسة النقدية

### الرصينة لـ «المركزي»

### حصنت القطاع

### المصرفي من الأزمات

### المالية العالمية

نمو القطاع الخاص على مدى السنوات الأربع المقبلة. وتشير التقديرات إلى نمو إجمالي القروض في الكويت بنسبة 2.8% في عام 2017، مقارنة بنسبة 1.2% في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فإن هذا أقل بكثير من متوسط النمو السنوي

## العائلات الثرية تهيمن على 90٪ من المشاريع حول العالم

المشروعات اليابانية في الجبل الثالث وقبل ذلك أحياناً في بعض الدول الأخرى. ويمكن اعتبار أن هذه هي أهم العائلات المسيطرة على الاقتصاد العالمي منذ سنوات عديدة وحتى يومنا هذا. 1- عائلة روتشيلد: من أهم العائلات في العالم ولها مساهمة كبيرة في العديد من البنوك حول العالم. دون أن تمتلك بنكا بشكل كامل، وعلى الرغم من ذلك فكتيريا ما يظهر اسم العائلة أو أحد أفرادها ضمن قوائم فوربس للأكثر ثراء حول العالم.

واعتقد مؤسس العائلة على حيلة لكي تبقى الثروة داخل العائلة بأن أقر حصول الذكور فقط على الميراث، بما جعل نساء العائلة يملن للزواج من ذكورها للحرص على إبقاء الثروة داخل إطار العائلة.

وحتى الرغم من عدم وجود دراسة واضحة تؤكد حجم ثروة العائلة لأكثر من سبب أولها تدخلها الشديد وثانيها الحرية الشديدة التي تتمتع بها إلا أن أغلب التقارير ترجح أن تتراوح حول مئات المليارات من الدولارات.

والإضافة إلى ذلك فإن الشركات العائلة عادة ما تنقل الخبرات بين كونغ 15 عائلة تتحكم في قرابة 84% من الناتج المحلي، بينما في ماليزيا تتحكم العائلات في ثلاثة أرباع الناتج المحلي وقرابة النصف في الفلبين. وفي أوروبا تمتلك أغنى 10 عائلات في الشركات قرابة 34% من حجم الثروة في البلاد، أما في فرنسا وسويسرا فتصل النسبة إلى 29%.

وهناك العديد من المزايا التي تتمتع بها الشركات العائلة وتجعلها أكثر استقراراً و قدرة على النمو من الشركات العامة، ولعل أهمها هو قدرة الأولى على رسم سياسات تمتد لعقود من الزمن دون قلق من رغبة حملة الأسهم في الحصول على عائد سريع.

بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات العائلة عادة ما تنقل الخبرات بين كونغ 15 عائلة تتحكم في قرابة 84% من الناتج المحلي، بينما في ماليزيا تتحكم العائلات في ثلاثة أرباع الناتج المحلي وقرابة النصف في الفلبين. وفي أوروبا تمتلك أغنى 10 عائلات في الشركات قرابة 34% من حجم الثروة في البلاد، أما في فرنسا وسويسرا فتصل النسبة إلى 29%.

## أشهر عشر عمليات احتيال مالي وأكثرها تكلفة على مر التاريخ

8- كيربيجون كالدويل وجريج سميث: وجهت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية اتهامات لكل من كيربيجون كالدويل وجريج سميث بالتورط في خداع أشخاص وجذبهم للاستثمار في سندات صينية قديمة بلا قيمة، ووعدهم بعائدات كبيرة، حيث قام الاثنان بالاحتيال على 29 مستثمراً وحصلوا منهم على 3.4 ملايين دولار.

9- ثيرانون: وعدت إليزابيث هولمز المدير التنفيذي لشركة «ثيرانون» بأنها ستغير عالم الطب بتكنولوجيا جديدة، مما جذب المستثمرين للاستثمار في شركتها، إلا أنه تم الكشف فيما بعد عن أن الشركة تستخدم تكنولوجيا شركات أخرى وتسيبها لنفسها. اتهمت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية هولمز بضيخ أكثر من 700 مليون دولار من أموال الشركة في استثمار خارجية، لمدة 10 سنوات.

10- بايبل: وعدهم بعودات كبيرة، حيث قام الاثنان بالاحتيال على 29 مستثمراً وحصلوا منهم على 3.4 ملايين دولار.

11- هيووليت باكارد: أطلقت الشركة 5 عمليات استحواذ فاشلة على الرغم من أن الهدف من صفقات الاستحواذ والاندماج زيادة نمو الشركة وأرباحها، إلا أن بعض هذه العمليات يكون من نصيبها الفشل.

1- «هيوليت باكارد»، و«آونومي»، ظلت شركة «هيوليت باكارد» لعقود واحدة من أكبر شركات التكنولوجيا وأكثرها احتراماً، فقد أسسها ديفيد باكارد وبييل هيووليت في مرآب في شمال كاليفورنيا عام 1939 قبل عدة عقود من قيام ستيف جوبز وستيف وزنيك بتأسيس شركتهما.

ورغم النجاح الذي شهده الشركة لسنوات طويلة إلا أنها خلال العقد الأخير شهدت عددا من الغضائع والركود السريع والأخطاء المتتالية والتي كان من بينها صفقة الاستحواذ على شركة البرمجيات البريطانية «آتونومي» بقيمة 10.2 مليار دولار، بعد بضعة أشهر من عملية الاستحواذ اكتشفت إدارة «هيوليت باكارد» أن ثمن الصفقة كان مبالغاً به، وأن «آتونومي» تظن، واتهمت «آونومي» بالمبالغة في تقدير قيمتها وحجمها، في حين نفت الأخيرة ذلك قائلة إنها لم تفعل أي شيء خطأ، وأن «هيوليت باكارد» اتهمها بذلك لتفخي على فشلها، وانتهى الحال بأن خسرت «هيوليت باكارد» 8.8 مليارات دولار.

2- «دايملر» و«كرايسلر»: قبل أن تصبح «كرايسلر» شركة خاصة كانت شركة عامة تحتل المركز الثالث دائماً بين أكبر شركات السيارات في ديترويت.

في عام 1998 تمت عملية اندماج بين «دايملر» الألمانية و«كرايسلر» مقابل مبادلة أسهم بقيمة 39 مليار دولار، إلا أن المساهمين الغاضبين في «كرايسلر» قدموا دعوى قضائية فقد المدير الألماني لـ «دايملر» كرايسلر، وظيفته بسببها بحلول عام 2006 كانت دايملر تتطلع للخلاص من خسائرها، ويتم بيع قسم كرايسلر إلى شركة الأسهم الخاصة «سيربروس كابييتال مانجمنت»، وفي عام 2009 قدم الملاك الجسد لـ «كرايسلر» طلب إظهار إفلاس، بحصولها على خطة إنقاذ مالية يمولها دافعو الضرائب.



3- «مايكروسوفت» و«إيه كونتيف»: في عام 2007 قامت «مايكروسوفت» بشراء شركة التسوق الرقمي «إيه كونتيف» مقابل 6.3 مليارات دولار، لمنافسة جوجول في مجال الإعلان عبر الإنترنت.

4- «هيوليت باكارد» و«بالم»: هيوليت باكارد، شركة «بالم»، كابييتال مانجمنت، في عام 2009 قدم الملاك الجسد لـ «كرايسلر» طلب إظهار إفلاس، بحصولها على خطة إنقاذ مالية يمولها دافعو الضرائب.

5- «إيه أو إل» و«تايم وارنر»: تعد هذه الصفقة أكبر صفقات الاستحواذ الفاشلة على الإطلاق، إذ قامت شركة الإنترنت «إيه أو إل» عام 2000 بشراء الشركة الإعلامية «تايم وارنر» مقابل 164 مليار دولار، إلا أنها خسرت خلال 18 شهراً 99 مليار دولار، كما انخفضت القيمة الإجمالية للشركة من 226 مليار دولار إلى 20 مليار دولار.

6- «إيه أو إل» و«تايم وارنر»: تعد هذه الصفقة أكبر صفقات الاستحواذ الفاشلة على الإطلاق، إذ قامت شركة الإنترنت «إيه أو إل» عام 2000 بشراء الشركة الإعلامية «تايم وارنر» مقابل 164 مليار دولار، إلا أنها خسرت خلال 18 شهراً 99 مليار دولار، كما انخفضت القيمة الإجمالية للشركة من 226 مليار دولار إلى 20 مليار دولار.

6- «إيه أو إل» و«تايم وارنر»: تعد هذه الصفقة أكبر صفقات الاستحواذ الفاشلة على الإطلاق، إذ قامت شركة الإنترنت «إيه أو إل» عام 2000 بشراء الشركة الإعلامية «تايم وارنر» مقابل 164 مليار دولار، إلا أنها خسرت خلال 18 شهراً 99 مليار دولار، كما انخفضت القيمة الإجمالية للشركة من 226 مليار دولار إلى 20 مليار دولار.

6- «إيه أو إل» و«تايم وارنر»: تعد هذه الصفقة أكبر صفقات الاستحواذ الفاشلة على الإطلاق، إذ قامت شركة الإنترنت «إيه أو إل» عام 2000 بشراء الشركة الإعلامية «تايم وارنر» مقابل 164 مليار دولار، إلا أنها خسرت خلال 18 شهراً 99 مليار دولار، كما انخفضت القيمة الإجمالية للشركة من 226 مليار دولار إلى 20 مليار دولار.

6- «إيه أو إل» و«تايم وارنر»: تعد هذه الصفقة أكبر صفقات الاستحواذ الفاشلة على الإطلاق، إذ قامت شركة الإنترنت «إيه أو إل» عام 2000 بشراء الشركة الإعلامية «تايم وارنر» مقابل 164 مليار دولار، إلا أنها خسرت خلال 18 شهراً 99 مليار دولار، كما انخفضت القيمة الإجمالية للشركة من 226 مليار دولار إلى 20 مليار دولار.